: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i35.348

TJFPS

ISSUE 35

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الأمن القومي العراقي: دراسة في أثر المتغير الإقليمي

Iraq National Security: A Study in Effect of Regional's Variable"

Dr. Mohammed Abdullah Radhi [a]
College of Political Science / Nahrain University [a]

م. د. محمد عبدالله راضي * [a]
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين [a]

Article info.

Article history:
- Received 17 Mar.2024
-Received in revised form 24 Mar .2024
- Final Proofreading 22 Apr. 2024
- Accepted 29 May. 2024
- Available online:30. Jun. 2024

Keywords:
- National security.
-Power Elements.
-Threat.
-Geographical neighborhood.
-Regional Security.
-Political Regimes.

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The accelerated developments in the world, cast their shadow on Iraq's interactions with its regional neighborhood. In addition, the internal theme of political regimes and societal conditions is also reflected in the neutralization, change, or emergence of new regional variables effected on Iraq's national security. Thus, it was found that these interactions alongside with national priorities lead to the necessity of adapting to new regional rules, whether in the form of threats or opportunities. This is what was assumed in this research, and verified through the use of multiple approaches, including the Analytical approache. It has been proven that Iraq needs a comprehensive national security strategy that supports and complements community plans, government programs, and economic development. This national strategy will facilitate and complement the Iraqi vision for the long term. In conclusion, one of the most important factors that work to neutralize the elements of the external threat to Iraqi national security is inherited in building internally agreed-upon Iraqi citizenship that enhances the spirit of belonging.

*Corresponding Author: . Mohammed Abdullah Radhi, E-Mail: dr.mosh81@gmail.com ,Tel: 009647722616622, Affiliation: College of Political Science / Nahrain University.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 17 اذار 2024
-الاستلام بعد التنقيح 24 أذار 2024
- التدقيق اللغوي 22 ابريل 2024
- القبول: 29 ايار 2024
- النشر المباشر: 30 حزيران 2024

الكلمات المفتاحية:
- الامن القومي.
- عناصر القوة.
- التهديد.
- الجوار الجغرافي.
- الامن الاقليمي.
- الانظمة السياسية.

الخلاصـــة: تلقي التطورات المتســارعة في العالم بظلالها على تفاعلات العراق مع جواره الاقليمي، كما تنعكس الطبيعة الداخلية للأنظمة السياسية والاوضـاع المجتمعية في تحييد، او تبدل، او ظهور متغيرات اقليمية جديدة مؤثرة في الامن القومي العراقي. ومن ذلك، وجد ان تفاعل تلك التطورات مع الاولويات الوطنية تفضـــي الى وجوب التكيف مع القواعد الاقليمية الجديدة ســـواء أكانت بشـــكل تهديدات او فرص. وهو ما تم افتراضـــه في هذا البحث والتحقق منه من خلال اســـتخدام مناهج متعددة من بينها المنهج التحليلي. وقد ثبُت الى ان العراق بحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة تكون سـاندة ومكملة للخطط المجتمعية والبرامج الحكومية والتنمية الاقتصـادية، هذه الاسـتراتيجية الوطنية تكون ميسرة ومكملة لرؤية العراق في السنوات القادمة. وبالمحصلة، فأن واحدة من اهم العوامل التي تعمل على تحييد عناصـــر التهديد الخارجي للأمن القومي العراقي، تكمن في بناء المواطنة العراقية المتفق عليها داخلياً والتي تعزز من روح الانتماء.

المقدمة:

في عالم معقد ومتشابك بفعل التطورات العالمية في التكنولوجيا والسياسة والاقتصاد، تتعاظم تأثيرات هذه التطورات على الأمن القومي للدول. العراق، كنموذج بارز، يواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على أمنه الوطني في ظل التغيرات الدولية والإقليمية.

لقد اصبحت مشكلة الامن القومي هاجسًا للحكومات بقدر ما اصبحت للشعوب نفس القدر من الاهتمام. فالتهديدات الامنية لم تعد تتشكل بالنماذج التقليدية من جيوش، واسلحة وترسانة يمكن ان يتم تحشيدها على الحدود، حتى اصبح على المختصين والباحثين صعوبة في احصاء وتصنيف تلك المتغيرات والتي تتسع شيئاً فشيئاً حتى تصبح تلك المتغيرات غير قابلة للقياس او الرصد.

وكما هو متعارف، فإن الأمن القومي لأية دولة أو أمة يرتبط كلياً بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر، وأنه يتعدى ايضاً القدرات العسكرية إلى القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية، وضمن هذا السياق، والى جانب مقومات القوة التقليدية، فأن التشابك متعدد الاوجه في شتى المجالات والصعد الاقليمية والدولية، جعلت من غير الممكن لأية دولة ان تحقق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي، كذلك فإن مفاهيم مثل الأمن الكوني باتت تتكيف وتهيمن عليها اطراف دولية، الامر الذي يدفع الى اضافة تأثيرات جديدة على الامن القومي للدولة.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من حقيقة ان اكتشاف ومسايرة التطورات الحديثة للمتغيرات المؤثرة في الامن القومي للعراق يكتسب أهمية أساسية، كونها تمثل حالة ديناميكية قابلة للتطور والتجدد، من خلال دخول وزوال عناصر فاعلة وتحييد اخرى غير فاعلة، وهذا الامر يدفع الى رصد الفواعل الحديثة المؤثرة في الامن القومي العراق خصوصاً بعد التطورات الحالية في المنطقة منها الحرب في غزة، وتطورات الصراع الايراني – (الإسرائيلي)، الى جانب انفتاح العراق على محيطه العربي، وجهود العراق في التكامل والاندماج في المنظومة الاقليمية منها طريق التنمية العراقي.

اهداف البحث

يهدف البحث من بين امور اخرى الى تحقيق الاهداف التالية:

- رصد دور الفواعل الاقليمية الجديدة والمؤثرة في الامن القومي العراقي والتي تؤثر على استقرار العراق، او على اقل تقدير التأثير على الامن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعراق.
- تبيان الاسباب التي تدفع الى نشوء وتأثير الفواعل المؤثرة في الامن القومي العراقي، ومنها التغيرات التي تطرأ على المنظومة الاقليمية العربية وغير العربية.
- رسم خارطة طريق حول طريقة التعاطي مع التأثيرات المحتملة للمتغيرات الاقليمية على العراق، والتوقعات المحتملة، الى جانب الحلول اللازمة لمواجهتها.
- رفد صانع القرار في العراق بتوصيات واستنتاجات قابلة الى التطبيق الى جانب مقترحات في طريقة التعاطي مع التأثيرات وتجنب الاثر السلبي لتلك المتغيرات.

اشكالية البحث

تنبع مشكلة البحث من امكانية رصد تأثير المتغيرات الاقليمية سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والامنية على الامن القومي العراقي، كون تلك المتغيرات قابلة للتغير والتبدل من مكان الى اخر، ومن مرحلة الى اخرى، الى جانب اختلاف وجهات نظر الباحثين حول ثبات تحديد مفهوم معين للمتغيرات المؤثرة في الامن القومي العراقي، وضبابية تبني موقف موحد تجاه تلك المتغيرات.

فرضية البحث

ينطلق البحث من افتراض مفاده، ان الفاعل الخارجي يحتمل تأثير في الامن القومي للعراق اكثر من الفاعل الداخلي، وان التطورات الاقليمية في المنطقة التي تحيط بالعراق سواء في بنيتها الاقتصادية، او السياسية، او الأجتماعية، او الامنية، تحمل تأثيرات على الامن القومي للعراق. عليه، فأن الامن القومي للعراق في الغالب هو متلقي للتأثيرات اكثر مما هو فاعل.

مناهج البحث

اعتمد المنهج الوصفي التاريخي، الى جانب المنهج التحليلي المبني على النماذج التجريبية والوقائع والاحداث التي حصلت في المنطقة، الى جانب المحاولة بالاستنارة من المنهج الاستدلالي المبني على الجوانب الكمية.

حدود البحث

من حيث المكان، فأن منطقة الشرق الاوسط ومن ثم الدول المحيطة بالعراق ستكون هي دائرة اهتمام البحث، ولن يتم التطرق الى اية فواعل خارج هذه الرقعة الجغرافية، الا في الحالات التي يكون لها تأثير على المنطقة والعراق ككل. ومن حيث الوقت، فأن حدود البحث ستنصب على دراسة الامن القومي للعراق بعد احداث التغيير في 2003، وما تلاها من تغييرات رافقت احداث الربيع العربي، وصولاً الى التطورات الحالية التي تشهدها المنطقة منها الحرب (الإسرائيلية) على غزة.

هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة واستنتاجاً حيث يتناول المطلب الاول قراءة في الاطار المفاهيمي للأمن القومي اما المطلب الثاني فيشخص الاستراتيجية الامنية العراقية اما المطلب الثالث فيبحث بتنافس القوى السياسية في المنطقة واثرها على الامن القومي العراقي.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للأمن القومي

الأمن، اصطلاحًا، هو ضد الخوف، الذي هو الفزع، فهو الطمأنينة بعدم وقوع مكروه في الزمن الحاضر والآتي [1]. وفي القرآن الكريم إشارات عدة إلى تلك المعاني:

"وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأمن أو الْخَوْفِ إذاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إلى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً)) [2].

وفي اللغة الإنكليزية، نجد أن مفردة الأمن Security تتضمن معنىً مشابهاً، عندما تعرفه بأنه التحرر من الخطر أو الخوف Freedom of danger or fear [3].

(١) محمد عمارة، **الاسلام والأمن الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص5.

(٢) سورة النساء، الآية 83.

(3) Mariam-Webester Online Dictionary :
http://www.merriam-webster.com/dictionary/security

أما الأمن القومي، فقد قدمت له العديد من التعريفات، لعل من أبرزها ما يربطه بثمة دلالات تعبر عن شمولية المفهوم، وامتداده إلى ميادين جديدة لم يعد معها الاقتصار على البعد العسكري معبرًا وحده عن مضمون الأمن القومي، وتلك الدلالات هي [1]:

1. مفهوم الأمن بدلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات.
2. مفهوم الأمن بدلالة علاقته بالتنمية.
3. مفهوم الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وقيمها الأساسية.

اولاً : مفهوم الأمن القومي

أصبح استخدام مصطلح الأمن القومي شائعًا بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن اعتبار عام 1947 المحطة الأولى لانطلاق مصطلح الأمن القومي في الولايات المتحدة، فهو العام الذي صدر فيه قانون الأمن القومي من الكونغرس الأمريكي، وتأخر استخدام هذا المصطلح في باقي دول العالم، وكان تعريفه في البداية ينصب على الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية كوسيلة لصياغة اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول رؤى مستقبلية، دون التركيز على تقديم مقاربات لصياغة اجابات على ما يمكن أن يهدد السيادة، أو يضعها في قوالب مستقلة ضمن الهيكل البيروقراطي للدولة.

ويعرف الأمن القومي على أنه "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعًا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية" [2].وبشكل عام، تلك الأمور والقضايا المتعلقة بحماية الدولة وبقائها وضمان أمن حدودها المحيطة، فضلًا عن فضاءها الجوي والبحري، ويدخل البعض من علماء الاستراتيجية الدولية– مثل ليدل هارت– قضية الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة حتى تلك التي تقع خارج الحدود، مثل منابع الانهر الدولية، مصادر الطاقة، على سبيل المثال منابع نهر النيل بالنسبة لمصر وكيفية الحفاظ على مصادر المياه للدولة ضمن إطار التعريف.

وعرف الأمن القومي بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"[3] ويتفق هذا التعريف مع سابقه في التركيز على القوة العسكرية لحماية الأمن القومي من التهديدات الخارجية، مع إضافة

(1) ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، **سلسلة دراسات (384)**، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ، (بغداد: 1985)، ص27.

(2) عبد المنعم المشاط، **الإطار النظري للأمن القومي العربي**،ط1 ،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص32.

(3) ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره ، ص27

القيم الداخلية كمحدد لما يجب حمايته ومن دون توضيح له. ويشمل البعض الامن القومي بالتنمية والذي يدرج التنمية بأبعادها الكثيرة منها التنمية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وتنمية للموارد والقوى المختلفة وتنمية للدولة والمجتمع وتنمية العلاقات الخارجية والسياسة الداخلية بأعتبار ان التنمية عنصراً مهما في القدرة على الحفاظ على الامن. لذلك، يعرف بأنه عملية محلية مركبة تحدد من خلالها قدرة الدولة على لتنمية إمكاناتها وحماية قدراتها على كافة الصعد وفي شتى المجالات من الأخطار الخارجية والداخلية وذلك من خلال كافة الوسائل والسياسات المتاحة بهدف تطوير نواحي القوة وتقليص جوانب الضعف في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية[1].

ويعرف مفهوم الأمن القومي بأنه جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ليتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي وينبع المفهوم العسكري من حقائق جغرافية دفاعية أي ما تيسره طبيعة الإقليم للدفاع عنه في شكلها الطبيعي وهو يشير إلى الإقليم القومي أي أنه يتحدث عن أمن جماعي محدد ويتحول المفهوم إلى صياغة مكتوبة يصبح قاعدة يجب التحرك في إطارها شعبا وحكومة ومن خلال سياسة محددة تشمل التعامل مع الخارج والداخل معا، وهذا المفهوم يمتاز بإشارته للحقائق الجغرافية المؤثرة وهي ذات أهمية عند وضع الاستراتيجيات والسياسات العسكرية والسياسة للدولة داخليا وخارجيا [(2)].

ثانياً: أبعاد الأمن القومي العراقي:

وفقا الى التعريفات السابقة، فأن الامن القومي للعراق يستمد من عدد من التعريفات السابقة المقومات الاساسية فيه، وفي حقيقة الامر، ولاجل التعرف على البيئة الاقليمية للعراق، فأننا يمكن القول ان العراق يعيش في بيئة شديدة التعقيد، ولكن قبل الخوض في تفاصيل تلك البيئة، فانه لابد من تحديد ابعاد الامن القومي للعراق من خلال الاعتبارات الاتية:

- **البعد السياسي:** أصبح هذا البعد معقدا جدا على المستويين الداخلي والخارجي، ويمثل قمة هرم جميع المشكلات التي عاناها العراق الى وقتنا الحاضر. وهذا المتغير ناتج من تفاعلات اطراف داخلية وخارجية، فبحكم الصيغة التنافسية التي تحكم المعادلة الداخلية، فأن بعض من الاطراف تجد ان قوتها واستدامتها مرهون بقوة المتغير الخارجي، وهو ما فسح المجالي في القدرة على اختراق الامن القومي للعراق، بطريقة قد تكون غير مقصودة او مقصودة.

---

(1) حامد ربيع، **الأمن القومي نظرية العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، الطبعة الثانية (القاهرة: دار الموقف العربي، 1995)، ص 35.

(2)المصدر نفسه ،ص 58

- **البعد الاقتصادي:** ويرتبط هذا البعد بين رؤية الدولة العراقية الى جانب البرنامج الحكومي الذي تعمل عليه الحكومة العراقية، الى جانب التقاطعات التي تحصل نتيجة الى وجود عناصر تضاد بين الرؤية والادوات الوطنية والرؤى والادوات الاخرى التي تعمل عليها الدول المحيطة في العراق، على سبيل المثال جعل العراق هدفه الاقتصادي ينصب على انشاء ميناء الفاو والعمل على مشروع طريق التنمية كهدف وطني تعمل الحكومة العراقية على تنفيذه. هنا، سينظر الى اي مشروع اخر تتبناه الدول المجاورة او الاقليمية والتي سيكون لها اثر سلبي على المشاريع الاقتصادية الوطنية على انها عناصر مهددة للأمن القومي في العراق، مثل ميناء مبارك في الكويت، او ممر الشرق الأوسط الهندي. الوقائع تشير الى ان مفهوم الامن في بعده الاقتصادي لا يمكن ان يتحقق بمبادرة محلية او برنامج وطني ان لم يكن هناك تشابك اقتصادي طموح يدفع الشروط الداخلية الى النهوض.
- **البعد الاجتماعي والثقافي:** يتمثل البعد الثقافي للأمن القومي العراقي، هي تلك المواقف المجتمعية والسلوكية والعقائدية التي قد تتخذ مواقف حيال المجتمعات الاخرى، مثلا الجماعات التي تحمل معتقدات ومواقف عدائية من مجتمعات اخرى، على سبيل المثال الجهات التي تتبنى الافكار والمعتقدات المتطرفة والتي تنوي او تخطط اوتمارس عملاً مباشراً او غير مباشر يمس صميم الامن القومي العراقي.
- **البعد البيئي:** وهو يوفر التأمين ضد أخطار البيئة والتغيرات المناخية، منها شحة المياه والتصحر والعوامل البيئية التي تدفع الى النزوح من مناطق جغرافية من داخل العراق الى مناطق اخرى، تمثل قضية المياه من القضايا الاساسية التي تمس الامن القومي للعراق، وان 97% من المياه الموجودة في العراق مصدرها من خارجه وان العراق يعد واحد من بين اكثر خمس بلدان في العالم تأثراً بالتغيرات المناخية[1]. ولذلك، تعد مثلا السدود التي تبنيها تركيا والتي تحد من المجرى المائي الداخل الى العراق واحدة من العناصر المهددة الى الامن القومي العراقي. او ان تكون هناك حاجة تظافر جهود جماعية لدول الجوار من اجل مكافحة التصحر بشكل جماعي وتتخلى واحدة من تلك الدول عن تلك الجهود الجماعية، بحيث تؤدي تلك المواقف الى تفاقم الاوضاع المحلية في العراق. كما يمكن اعتبار مواضيع التي تخص شعوب المنطقة مثلا الصحة وتفشي الامراض او المصانع المسببة الى التلوث ومخلفاتها تمثل عناصر مهددة الى الامن القومي العراقي [(2)].

1 Migration, Environment, and Climate Change in Iraq, United Nations, 2022. P. 7.

(2) رعد الحمداني، معضلة الأمن الوطني العراقي، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 32، العدد 371، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت: 2010) ، 121 – 130.

ثالثا: عوامل تهديد الأمن القومي العراقي

وتعني كل ما يهدد القيم الداخلية وكيان الدولة وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي، سواء بفعل قوى خارجية أم داخلية، وسواء تم ذلك التهديد بطريق مباشر أم غير مباشر. وبأعتبار أن الأمن القومي بمفهومه الشامل السابق الإشارة إليه هو ظاهرة متعددة الجوانب ولا تقتصر على الجانب العسكري، بل تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن إمكانية استغلال نقاط الضعف في كل هذه الجوانب كثيرة.

تختلف الدول من حيث رؤيتها لنوع الأخطار المهددة لأمنها القومي وحدودها، وذلك باختلاف وضعية تلك الدول، فالعوامل التي تهدد الأمن القومي تختلف من دولة لأخرى، بل إن ما يحقق الأمن القومي لدولة ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى. وهناك حد أدنى يمكن أن تقبله كل دولة في نطاق تحركها الخارجي، ومن ثم فإن أي تصرف من قبل الدول الأخرى يخرج عن هذا النطاق لابد وأن يواجه من جانب الدول التي تهدد أمنها مواجهة تتناسب ودرجة التهديد، بما يقودها إلى فكرة الدوائر الأمنية التي بتهديدها يتهدد الأمن القومي للدولة. وفيما يلي استعراض لعوامل التهديد المختلفة على كل من المستويين الداخلي والخارجي [1]:

1- العوامل الكامنة المؤثرة في الامن القومي:

- **العامل الجيوبوليتيكي:** ويقصد به الخصائص الجغرافية التي تميز الدولة من موقع وحدود وتضاريس ومصدر مياه ومناخ وغيره، حيث أن الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي لامتلاكها المعابر بين البحار والمحيطات، أو إشرافها على الممرات المائية المهمة أو التي تكون أراضيها منفذًا لما خلفها من أقاليم تكون أكثر تهديدًا، نظرًا لأنها دائمًا مطمع نتيجة لموقعها الاستراتيجي المتميز.
- **العامل السياسي:** ويمثل طبيعة النظام السياسي الحاكم في البلاد ، والحكم المؤسساتي، والنظام الدستوري الحاكم، الى جانب القدرة على تطبيق القانون وسيادته. ويمثل النظام السياسي السائد البلاد بعد عام 2003 الذي تشكل على صيغة توافقية، والذي يسمح بمساحة ديموقراطية معقولة، الا ان القدرة على اختراق هذا النظام تكون متاحة يفعل حالة الهشاشة والذي يتصدر المركز 26 على مستوى وفقا لمؤشر الهشاشة لعام 2023 من مجموع 177 دولة في العالم اولها الصومال (يقع العراق في التسلسل الخامس على مستوى الشرق الاوسط وكما في الشكل 1)، الهشاشة التي يعيشها العراق كونه يمر بمرحلة انتقالية من النظام السلطوي الى النظام الديموقراطي والذي يسمح بتغلغل ونمو اشكال غير مقبولة في ممارسة السلطة تكون حالة مؤقتة الى حين اكتمال الانتقال التام الى الشكل النهائي للنظام. وفي هذا نصت المادة الرابعة من الباب الاول من قانون إدارة

(1) جهاد عودة، سرور جرمان ، محمد عبدالعظيم، مفهوم الأمن القومي : دراسة نظرية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد28، العدد ١، جامعة حلوان ، (مصر: 2014)، ص421 – 442

الدولة في العراق للمرحلة الانتقالية أن (نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي –فيدرالي– ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرف أو الاثنية أو القومية أو المذهب)، وهو ما جعل ادارة الحكم لابد ان تتسم بقدر عالي من الانسجام بين الهياكل المحلية والهياكل على المستوى الوطني، وهو امر يمكن ان يكون له بعدين، الاول هو القدرة على الانسجام العالي بين الهياكل والادارات كافة، وهو امر مرهون بقدر عال من الاحتراف لصناع القرار في تشكيل رؤية تكاملية شاملة للمناطق والادارات كافة.

شكل 1. مؤشر الهشاشة للجوار الجغرافي ومن بينها العراق

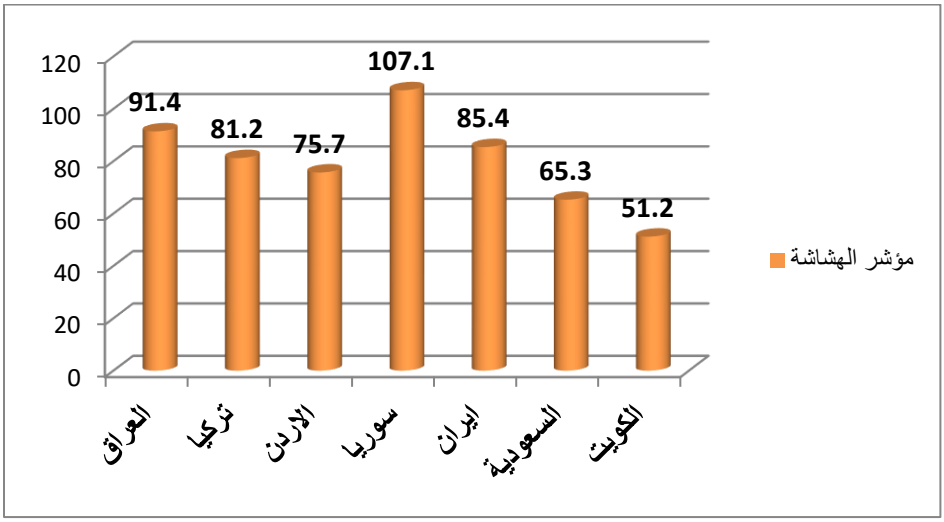

Source: Fragile State Index, 2023.
https://www.theglobaleconomy.com/rankings/fragile_state_index/

- **العامل الاجتماعي:** يمتاز العراق بتنوع التركيبة السكانية المجتمعية، الى جانب ذلك تمثل الفئة الشابة السمة السائدة في المجتمع نظرا الى ارتفاع اعداد الشباب في العراق للفئة العمرية (68% من الشعب العراقي هم من الشباب اصغر من عمر 35 سنة[1]) ويمثل انتفاخ شريحة الشباب في العراق[2] الذي يقترن مع البطالة المنتشرة على نطاق واسع بين الشباب بمستويات عالية من الإقصاء السياسي، والعسكرة، وتصورات المظالم، والطموحات المحبطة، والصدمات المرتبطة بالحرب، والانهيار والتحول السريع

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية، 2022.

(2) Asha Amirali, the Youth Bulge and Political Unrest in Iraq, Apolitical Economy Approach, Institute of Development and Studies. 2019, United Kingdom. P. 2.

للمؤسسات التقليدية مثل الأسرة والقبيلة. تؤدي هذه العوامل مجتمعة (وعوامل أخرى لم تتم تغطيتها في هذه المراجعة) إلى إنتاج العنف المؤثر على الامن القومي في العراق[1].

- **العامل الاقتصادي:** ويعد من أهم وأخطر عوامل التهديد للأمن القومي لأي دولة حيث أن الاعتمادية المفرطة على الموارد الطبيعية، وانعدام فرص التنويع الاقتصادي، والاعتماد على الاستيرادات التي تصل الى 65 مليار دولار سنوياً. فيما قدر العجز التجاري في العراق في عام 2022 مبلغ قدره 155 مليار دولار[2]. والعجز المستمر في ميزان المدفوعات، ونقص رؤوس الأموال يقود ذلك الى حقيقة مفادها ان الاستقرار ليس مستدام، وان الفواعل الداخلية المؤثرة في الامن القومي العراقي هي اكبر من تلك العناصر او المتغيرات المثبة للأستقرار.
- **العامل العسكري:** تعتبر الأداة العسكرية من أهم أدوات تحقيق الأمن القومي، ومن ثم فإن ضعف القوة العسكرية لدولة ما قد يعرض أمنها للخطر، ويجعلها مطمعًا لغيرها من الدول، كما أن انتشار الجماعات المتناقضة في توجهاتها خلافا لمصالح الدولة وعدم القدرة على ضبط العلاقات بين الجماعات المحلية والاطراف الدولية او الاقليمية يجعل امكانية الاتساق مع الضرورات الوطنية امرا شديد التعقيد. وتبعاً الى مؤشر " Global Fire Power" لعام 2024، فأن العراق يحل في المرتبة 45 على مستوى 145 دولة في العالم، وعلى مستوى الجوار الجغرافي، فالعراق يحتل التسلسل الرابع من بين الدول الستة المجاورة للعراق، وكما في الشكل 2.

شكل 2. الفرق بين القدرات العسكرية للعراق وجيرانه السته وفقا الى تصنيف Global Fire Power (الادنى = الاقوى)

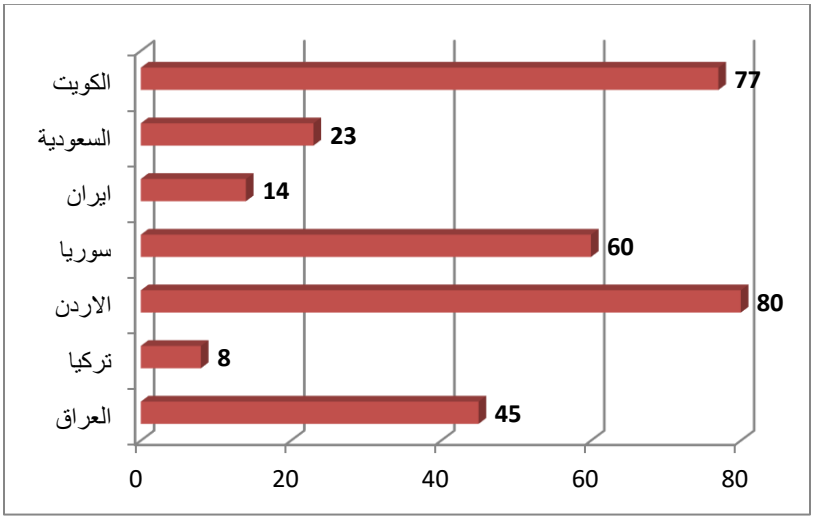

(1) *Ibid,*
(2) Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2022. P. 5.

Source: Global Fire Power, 2024, https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

اما بالنسبة الى تحليل القدرات العسكرية للعراق، فأن التصنيفات (وفقا الى المعايير العالمية المعتمدة من المصدر المشار اليه في اعلاه) يعاني من في القدرات في القوات البحرية، ومن ثم على مستوى القدرات القتالية الفردية لافراد القوات المسلحة العراقية (على مستوى التدريب والتجهيز والاعداد)، ومن ثم فأن هناك نوع من التحسن في مستوى القدرات على مستوى القوة الجوية للعراق، وعلى مستوى التمويل للقوات المسلحة، واخيراً فأن هناك تحسن افضل بالنسبة الى القوة البرية التي يمتلكها العراق (انظر الشكل 3).

شكل 3. تصنيفات القدرات العسكرية للعراق تبعا الى الصنوف القتالية وفقا لمؤشر القوة المسلحة العالمي لعام 2024

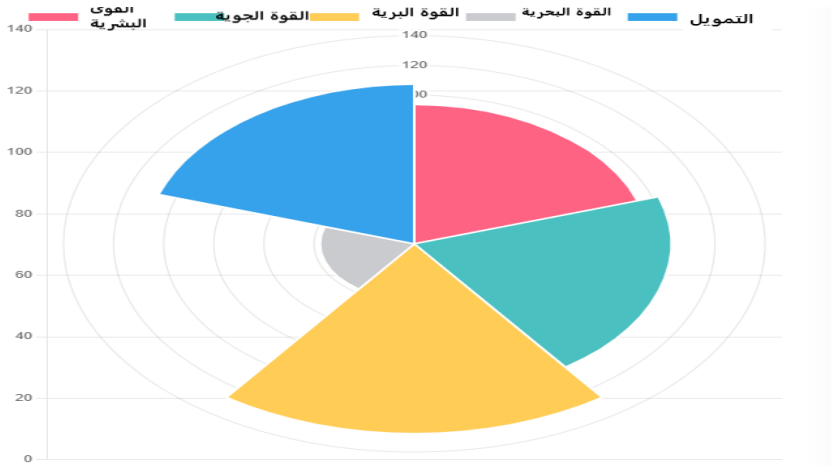

Source: Global Fire Power, 2024 Iraqi Military Strength. 2024 https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=iraq

المطلب الثاني : الواقع المتغير ومرتكزات استراتيجية الأمن القومي العراقي

العراق كجزء من الشرق الاوسط، يتداخل بشكل كبيرة في عدد هائل من المتغيرات التي تحمل الكثير من التعقيدات، وانعكست تلك على المواقف الرسمية وحتى غير الرسمية في العراق، ولذلك يتحدث الباحث الخبير في شؤون الشرق الاوسط كينيث بولاك "Kenneth Pollack" الذي يعمل في معهد المشروعات الامريكي لابحاث السياسة العامة، بأن العراق لديه تداخلات مع جيرانه والتي تؤثر على الامن القومي للعراق تجعل العراق شبيه بتأريخ فلورنسا في القرن السادس عشر، فالعراق الى جانب دول الشرق الاوسط يحمل تداخلات بين العديد من هذه البلدان في المجموعات الحكومية او غير الحكومية التي تتعامل بشكل مباشر وغير مباشر

مع الحكومات الاجنبية والمنظمات الخارجية وبعض الاحيان بشكل معاكس للسياسة الرسمية لحكوماتهم[1]. وهذه الامور ناتجة من التداخلات اللغوية، والعرقية، والدينية، والاثنية، والعقائدية، والثقافية، وما الى ذلك. وتشترك هذه الدول في دوال حسابية مختلفة من بينها موضوع الفساد، اذ المؤشرات في العراق والدول المحيطة به في موضوع الفساد، وهذا الامر يمنح فرصة لان تكون الفواعل المؤثر في الامن القومي العراقي قادرة على تحقيق اثر سلبي في الداخل العراقي، منها على سبيل المثال اتهام العراق من قبل وزارة الخزانة الامريكية بتهريب الدولار عبر الجماعات غير الحكومية الى عدد من دول الجوار الجغرافي للعراق، منها ايران وسوريا، الى جانب الامارات ولبنان[2]. ويبدو ان العراق قد حقق قدر معقول من التحسن في موضوع مكافحة الفساد، فقد كان يصنف العراق في المرتبة 175 بين اكثر الدول فساداً في العالم في 2011، الا انه تراجع الى 154 في 2023، مما يشير الى قيام العراق بإصلاحات داخلية في موضوع مكافحة الفساد. فيما ارتفعت المؤشرات لدى دول اخرى، منها تركيا من 61 الى 115، وسوريا من 129 الى 177، وايران من 129 الى 149 (الشكل 4)

شكل 4. مؤشر مدركات الفساد للعراق مقارنة بجواره الجغرافي للسنوات 2011-2023

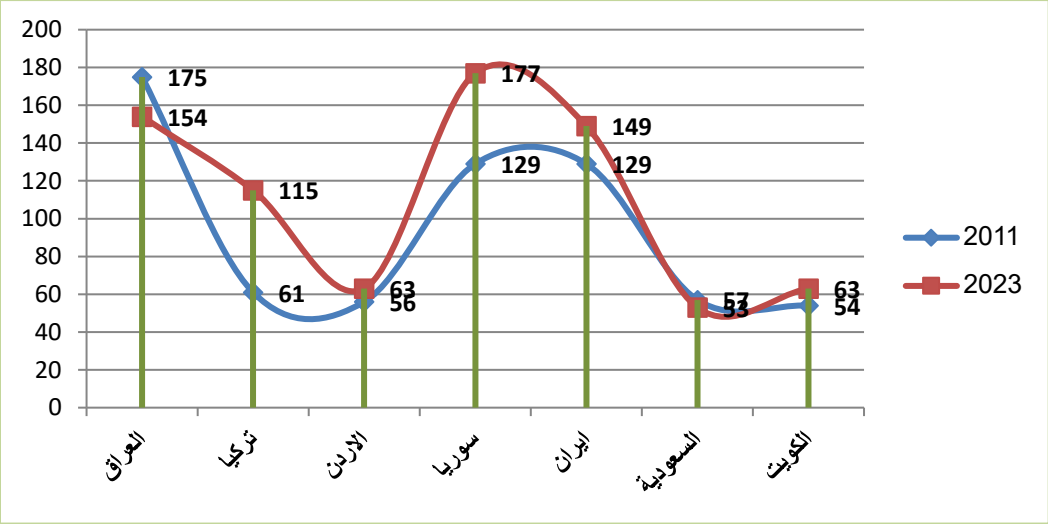

Source: Transparency International, Corruption Perception Index, 2023. https://www.transparency.org/en/cpi/2023

(1) Kenneth Pollack Et al, U.S.-Middle East Policy: Between Politics, Human Rights, and National Security, Middle east Institute, 2018. https://www.mei.edu/publications/us-middle-east-policy-between-politics-human-rights-and-national-security ; & Frank Gunter, Political Economy of Iraq, 2015. P. 134.

(2) Divid S. Cloud and Ghassan Adnan, Iraq Asked for $1 Billion in Cash. This Time, Washington Said No, Wall Street Journal, 5 October 2023. https://www.wsj.com/world/middle-east/iraq-asked-for-1-billion-in-cash-this-time-washington-said-no-ab79b0e2

اولاً : الاستراتيجية الأمنية العراقية:

1- الاعتبارات الداخلية مقابل المتغيرات الاقليمية المؤثرة في الامن القومي العراقي :

مثل الارهاب العابر للحدود عامل اساس في لعدم استقرار العراق، وعائقا امام وضع استراتيجية بعيدة الامد تخص الامن القومي العراقي، وهذا الارهاب الذي ضرب العراق، لم يكن من وحي للصدفة او انه يمتلك الميكانزمات الكامنة والتي تجعله قادرة على ان ينمو ويتطور، ففي بادئ الامر كانت الاستراتيجية الامريكية بعد اسقاط النظام السابق هو جذب الارهابيين ,ومقاتلتهم في العراق[1]، وتجمعهم في العراق من أجل السيطرة عليهم في المقابل، تخوفت الدول المجاروة الى العراق من ان الحرب على الارهاب واحتلال العراق، قد يحول العراق العراق الى منصة لانطلاق القوات الامريكية الى تلك البلدان، حينها بدأ الارهاب يستعر في العراق وبدأ يمول بطريقة ممنهجة ومخطط لها. وهذه الامور كانت من صميم الاعتبارات التي ادت الى تأكل قدرات العراق في الحفاظ على امنه الوطني، واستمرت هذه المظاهر لسنوات... فيما بعد بدأت الامور تتجه تصفية الخصومات في الداخل العراقي، من خلال نقل التنافس بين الاطراف المختلفة سواء أكانت من دول الجوار الجغرافي الى الجوار الاقليمي ما جعل العراق ساحة لتصفية الخصومات، وارضية خصبة للتنافس الاقليمي.

ان الطبيعة الديموقراطية التي صيغ بها النظام السياسي في العراق، يجد فيها الكثير اعتبارات مهددة لامن الدول الاخرى المجاورة الى العراق، خاصة وان العراق يجاور مجموعة من البلدان التي تصنف بأنها بلدان استبدادية الى بلدان ديموقراطية هجينة. ووفقا الى مبادرة تصنيف الديموقراطيات في العالم فأن العراق الى جانب الكويت من بين اكثر الدول تمثيلاً وديموقراطيةً من بين دول الجوار الجغرافي للعراق (الشكل 5).

(1) Global War on Terror, the George W. Bush President Library, January 2003, https://www.georgewbushlibrary.gov/research/topic-guides/global-war-terror

شكل 5. تصنيف العراق ودول جواره من حيث التمثيل السياسي والديموقراطية لسنة 2022

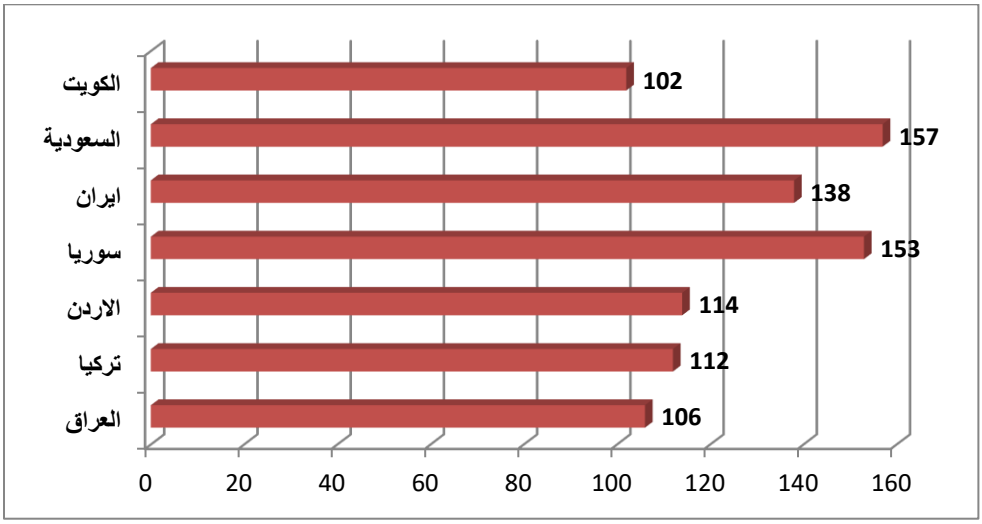

Source: Global States of Democracy Initiative, https://www.idea.int/gsod/2023/countries/

وفقا الى اعتبارات اخرى، فاننا وكما اشرنا في بداية البحث الى طبيعة النظام السياسي والحالة الانتقالية التي يمر بها العراق تجعل من السهولة ان تؤثر فواعل اخرى في اوضاع الامن القومي العراقي، فمثلاً تتخوف دول من ان تمارس دول معينة نفوذ في العراق قد يؤثر على اوضاعها الاقليمية والدولية، ولذلك تعمل الدول المتنافسة على تسخير ادوات جديدة من اجل ممارسة نفوذ في العراق يكون على حساب الامن القومي العراقي.

2- محورية الامن القومي العراقي :

إن المقصود بالأمن القومي العراقي تحديدا هو الأمن الداخلي والخارجي لدولة العراق، وطالما أن مكونات الدولة هي الأرض والشعب والسيادة، أو كما يحددها بعض الباحثين في الشعب والسيادة، فالأمن القومي وفق هذه المكونات مرتبط بالدولة الوطنية ذات النظام الكامل وبكل المقومات السياسية والقومية. أي أن المقصود بالأمن القومي العراقي تحديدًا هو الأمن الداخلي والخارجي للرقعة الجغرافية لدولة العراق. ومصطلح الأمن يتوافر حيث توجد إمكانات اقتصادية، ومقومات القوة الحضارية، والديموغرافية، وبُعد جغرافي، وقيم أصيلة ومصير واحد. بهذا يحدد معنى الأمن القومي العراقي، ويمكن تقسيم آراء الخبراء الاستراتيجيين الذين تناولوا هذا الموضوع إلى محورين أساسيين [1]:

(1) دينا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام 2003- رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل، **مجلة السياسية والدولية**، العدد 23،جامعة بغداد (بغداد : 2013)، ص 67- 89.

- **المحور التقليدي:** الذي يعتمد على رؤية أن الأمن القومي هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها ويعتبر هذا المفهوم أن الأمن العسكري هو كل شيء بالنسبة لمفهوم الأمن، ويتفق معظم هؤلاء الخبراء على أن هذا المحور يختص به جميع اجهزة الدولة بدون استثناء ويشترك فيه بكل طاقاتها وإمكاناتها ويشمل ميادين مختلفة، والواقع ان هذا المفهوم جاء متأثرا بالمفهوم الكلاسيكي لمصطلح (السوق العسكري) فقط.
- **المحور المعاصر:** هو حصيلة التطور المعاصر الحاصلة بخصائص النظام الدولي وانتقال مفهوم السوق من معناه الضيق إلى مفهوم أكثر اتساعا حيث يوضع الأمن العسكري ضمن إطار مجتمعي يشمل الجوانب المختلفة، ويرى خبراء الأمن القومي المتخصصون أن الأمن أصبح وفق هذا يفهم بدلالتين الأولى : ربط الأمن القومي بالتنمية والثانية : ربط الأمن القومي بالاستراتيجية، ويقصد هنا قدرة الدولة على حماية قيمها الذاتية من التهديدات أيا كان مصدرها. وهذا يعني ارتكاز الأمن القومي على أسس موضوعية هي حماية مصالح الدولة واركانها وعلى أسس ذاتية هي القدرة على امتلاك الفاعلية لتوفير الحماية و دورها في احتواء مصادر التهديد المحتمل للحفاظ على سيادتها واستقلالها.

و العراق يمر بمرحلة تتضمن عملية بناء الدولة العراقية على أسس جديدة، ولعل التحدي الأساس في هذه العملية يتمثل في إعادة التماسك الاجتماعي الوطني على أسس العدالة والمساواة، ومبدأ المواطنة، وهنا يبدو أن استخدام مفردة القومي بدلاً من الوطني أقرب إلى الواقع، وأكثر تعبيرًا عن ضرورة إعادة بناء مفهوم الامة بوصفها عنصرًا رئيسًيا في عملية البناء تلك، ولنستذكر هنا أن الترجمة العربية لمفردة Nation هو الامة أو القومية، وهو ما يعبر عن مراحل تاريخية طويلة خاضتها المجتمعات الأوربية في عملية بناء دولها [1].

ومنذ عشرينيات القرن العشرين، ومع تشكيل الدولة العراقية، حصلت متغيرات كثيرة أثرت إيجابا أو سلبًا في الأمن القومي العراقي، وكانت حصة البعد الإقليمي كبيرة منها، إلا أنه يمكن عمومًا تحديد عدد من الثوابت [2]، في مقدمتها:

1. العوامل الجيوبوليتيكية، مثل اختلاف طبيعة الحدود مع كل دولة من الدول المجاورة، وضيق المنفذ البحري.
2. العوامل الثقافية، مثل التداخل المذهبي والقومي مع دول الجوار.

(1) عبدالوهاب محمد الجبوري، حول مفهوم الأمن القومي العراقي ومرتكزاته الاستراتيجية، مجلة دنيا الوطن، آذار 2006 http://www.alwatanvoice.com/arabic/news.php?go=show&catid=40833

(2) منعم صاحي العمار، استراتيجية الأمن الوطني بين الثبات والتغيير، **ورقة مقدمة ضمن الاصدار الاول للمركز الوطني للتخطيط المشترك (الأبعاد الإيجابية لاعتماد استراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الأجتماعية)**، بغداد، كانون الثاني 2009، ص21.

3. العوامل الاقتصادية، وفي مقدمتها الحقول النفطية المشتركة، وواقع وجود مصادر المياه خارج الحدود العراقية والنمط الذي يمتاز به الاقتصاد العراقي.
4. وقوع العراق في منطقة تنافس وصراع دولي رئيسة في العالم، فضلا عن كونه محاط جغرافيا بحدود برية مع 6 دول وليس لديه منفذ بحري سوى 57 كم يشهد تنافسا عليه اقتصاديا محموم للتضييق عليه من قبل بعض دول الجوار.
5. وجود تاريخ طويل من التفاعل السلبي مع عدد من دول الجوار منها تتعلق بالمطالبات الحدودية والسيطرة المباشرة ، والمياه، والنزوح ، وغيرها من العناصر المهددة.

أما المتغير في الأمن القومي العراقي فتتمثل أساسا في:

1. اختلاف الأنظمة السياسية، من حيث تركيبة كل منها، وآيدولوجيتها، وتحالفاتها الإقليمية والدولية، وإدراكها للدور والمصالح الإقليميين للعراق، وكذلك اختلاف الأنظمة الإقليمية.
2. سلوك القوى الإقليمية حيال العراق، والادوات الموظفة من قبلها للتأثير في الشأن العراقي.
3. إدراك مفهوم وطبيعة الأمن القومي العراقي، وعلاقته بأمن الدول المجاورة، والسياسات المتبعة للحفاظ عليه.
4. اختلاف قضايا التفاعل الإقليمي، والدور الدولي فيها، واختلاف التوازنات القائمة من حيث أطرافها وطبيعتها.
5. تأثير متغيرات البيئة العالمية كالتقدم التكنولوجي وارتقاء العامل الاقتصادي والاعتمادية المتبادلة.

لقد مثلت تلك العوامل والمتغيرات فرصًا في أحيان عدة، وتحديات في احايين كثيرة، اختلف معها أسلوب تعامل صناع القرار، وكانت تداعياتها السلبية، غالبًا، مؤثرة بشكل مباشر فيما عاناه الشعب العراقي عبر مراحل مختلفة، وانعكست على عملية التنمية والتحديث وفرص الاندماج. من هذا المنطلق، لابد من صياغة مفهوم للامن القومي العراقي يكون مدركاً وواضحا وسليمًا، الى جانب صياغة عقيدة امنية عراقية، واستراتيجية واضحة وفعالة للحفاظ عليه، وذلك بمراعاة الاعتبارات التالية:

1. من خلال الانطلاق من الاواصر التي تؤمن للفرد العراقي العيش بحرية وكرامة وامن بوصفه القيمة العليا، وليس الدولة بمؤسساتها ومنشآتها فحسب او صانع القرار. وأن تكون استراتيجية الامن القومي العراقي مستندة إلى اعتبارات وطنية صرفة، وعلى أساس اتفاق وطني على ثوابت تمثل حدًا أدنى لا يمكن النزول عنها، وبأسلوب مؤسسي، بعيد عن التنازع السياسي والفئوي. كما لابد من أن يؤخذ بالاعتبار المضمون الشامل للأمن القومي، بالتعامل المتوازن مع مختلف أبعاده، دون الركون فقط إلى البعد العسكري–الأمني له.
2. أن يتم العمل على تكييف البيئة الإقليمية، سواء من خلال استراتيجية مباشرة أو غير مباشرة، بما يخدم أهداف الأمن القومي العراقي، ووفق أسلوب المحافظة على صداقة الأصدقاء، وكسب المحايدين ليكونوا أصدقاء،

وتطويق الأعداء. والتشابك مع دول الجوار بعلاقات اعتمادية متبادلة منضبطة، تتيح التأثير العراقي في مستقبل تلك الدول، بما يمثل رادعًا إيجابيًا أمام أي تدخل سلبي في الشؤون الداخلية للعراق. الى جانب التوسع في دراسة الأبعاد الاستراتيجية لقضايا التفاعل الإقليمية، لاسيما الأساسية منها (مثل البرنامج النووي الإيراني، وأمن الخليج، والإرهاب، والصراع العربي–الاسرائيلي، والحرب في غزة، والمياه. ..الخ)، ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع تطوراتها، وما يمكن أن تمثله على صعيدي الأمن الإقليمي والأمن القومي.

3. إعداد منظور وطني للتعامل مع التحالفات الجديدة للعراق، لاسيما مع الولايات المتحدة والغرب، ووضع بدائل ملائمة في حالة التحول في مسار تلك التحالفات. والتنويع في إعداد القوات المسلحة العراقية، لتلائم الطبيعة المتغيرة للساحات المفترضة للقتال، وعدم الاقتصار في إيكال مهام الدفاع عن الحدود إلى قوات من المنطقة المتاخمة. ومراقبة التطورات السياسية والاجتماعية الحاصلة في الدول المجاورة، لتحصين الداخل العراقي من التداعيات السلبية التي قد تنطوي عليها وعلى الأمن القومي العراقي. وكذلك، تجنب الانخراط في استقطابات إقليمية، والعمل على تطوير دور إقليمي للعراق كحامل للميزان في المنطقة، كونه يتمتع في الوقت الحاضر بفرصة تاريخية يستطيع العراق ومن خلال الموقع الجغرافي والثقل السكاني والسياسي الى ان يكون وسيطا ناجحا في تهدئة التوترات في المنطقة.

4. النأي بالعراق عن الصراعات الجارية في الإقليم، واتخاذ موقف الحياد أو دور الوسيط المحايد في النزاعات الإقليمية. وتطوير مستلزمات الردع المستقبلية، دون المساس بالتزامات العراق الدولية، مثل تطوير التكنولوجيا، وتعزيز التحالفات. مع تحجيم إمكانيات التوظيف الخارجي للمتغيرات الداخلية، من خلال استراتيجيات ثقافية واقتصادية واجتماعية وأمنية مجتمعية.

المطلب الثالث : تنافس القوى السياسية في المنطقة (قراءة في المتغيرات الاقليمية)

يبدو أن تنافس القوى في منطقة الشرق الأوسط ليس وليدًا لهذه اللحظة؛ إنما هو تنافس له جذور وثوابت تاريخية، حيث تسعى كل تلك الدولة إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق أوسطية المنافسة لها، ولاسيما عقب ثورات "الربيع العربي، وبروز نسق إقليمي متعدد لقوى الشرق أوسطية إلا أنه يبقى قيد التشكل والتمحور والتقلب، ومن ثم فهذه المرحلة تعُتبر انتقالية لتشُكل نسق إقليمي جديد من حيث شكل وطبيعة التفاعلات والتحالفات وموازين القوى النسبية بين مختلف القوى الشرق أوسطية، والتي منها قوى فاعلة غير عربية كإيران،وإسرائيل، وتركيا.فمنطقة الشرق الأوسط منذ سقوط النظام السابق في 2003 واندلاع ثورات الربيع العربي، كان لهذين الحدثين المهمين للغاية تأثير كبير على شكل وطبيعة المنطقة، خاصة تلك

الأحداث والتطورات التي أدت إلى ظهور قوى وفاعلين آخرين من الدول [1]. ويمكن ان نحدد طبيعة وادوار الفاعلين في المنطقة حسب القدرة على التأثير:

اولاً :الدور الأميركي في المنطقة:

الولايات المتحدة تستهدف منطقة الشرق الأوسط برمتها، ومسألة السيطرة على الشرق الأوسط كان الهدف منها هي عملية التغيير التي حدثت بعد أحداث 2003، فمن ضمن الأهداف الاستراتيجية للهيمنة الكاملة هو نشر الديمقراطية، فإن ذلك لم يكن ليتحقق لو استقر العراق سياسيا أو انحل الصراع العربي الإسرائيلي. وهذا ما يكون بعيدا حتى هذه المرحلة. وفي حقيقته فأن الفكر الامريكي يقوم على ثلاث دعائم أساسية هي: استخدام القوة العسكرية، والسيطرة الاقتصادية عبر تعميم قيم الاستهلاك، والحرية الليبرالية[2]. وإن الولايات المتحدة وظفت امكاناتها في المجالات المحتملة والتي هي [3].

بناء قواعد عسكرية، والذي يتطلب اتفاق امني حول ذلك، وقد سعت الحكومة العراقية الحالية (حكومة السيد السوداني) الى جدولة انسحاب القوات الامريكية من العراق، الى جانب انهاء دور التحالف الدولي، وتحويل العلاقات بين تلك الاطراف الى اتفاقات ثنائية مع العراق وليس بشكل تحالفات دولية عسكرية[4]. ومع ذلك، فأن العراق لديه اتفاقية الاطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والتي تمثل فرصة الى تطوير اواصر العلاقات في مجالات خارج الاطار الامني، وهي في الجوانب التكنولوجية، والتعليمية، والثقافية، الى جانب القضايا ذات الاهتمامات العالمية مثل قضية الجفاف، والتصحر، والنزوح الداخلي. كما يمكن ان تقوم الولايات المتحدة بمراقبة ايران عبر العراق وهو الهدف الاساس الذي تسعى فيه القوات الامريكية الاحتفاظ بقواتها في العراق[5].

ثانياً إيران:

يمثل العراق عمقا استراتيجيا لإيران من وجهات نظر مختلفة في الساحة السياسية الإيرانية، فالعراق يعد خط الدفاع الأول لإيران ضد أي محاولة لاجتياحها أو احتوائها أو محاولة تغيير نظامها، فالعراق –تاريخيا–

---

(1) على زيادعبد الله، مستقبل التوازن والصراع في الشرق الأوسط، العدد153، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 80.

(2) زبيغنو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية**، ترجمة فاضل جكتر، ط1 (بيروت : دار الكتاب العربي، 2012) ، ص. 141

(3) سيد إبراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، بحث منشور على الانترنت، مايو 2018، ص44، 45.

4 Mohammed Shia Al-Sudani, Iraq Needs a New Kind of Partnership with the United States, Foreign Affairs, 11 April 2024. https://www.foreignaffairs.com/iraq/iraq-needs-new-kind-partnership-united-states

(5) عبدالله جمعه الحاج، التحدي الإقليمي، **شؤون اجتماعية**، مجلد10، العدد38 ، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، (الشارقة : 2012) ، ص202.

هو البوابة الرئيسية للحملات العسكرية، وبقيت الحدود بين الدولتين مستعرة لفترة 8 سنوات. وبالرغم من أن إيران ظلت محايدة أثناء حرب الخليج الثانية 1991، فقد بقيت العلاقات العراقية الإيرانية تعاني حالة من التشكيك والتوتر [1]. وقد كانت السياسات الخارجية والإقليمية الإيرانية دائما مدفوعة بعاملين اثنين : الجيوبوليتيكي والأيديولوجي وتعتبر السياسة الإيرانية تجاه العراق مثالا جيدا على ذلك. فمنذ اذار 2003، تشكلت السياسات الإيرانية في ضوء اثنين من الاعتبارات: الأول يؤكد على وحدة الأراضي العراقية إدراكاً منها على أن المحافظة على الوحدة العراقية يجب أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة الإيرانية كون ان ايران لا يخدمها ان يكون العراق مقسما في التعامل مع الدويلات الناشئة. وعلى هذا النحو، تتجه ايران الى العمل بمسارات متعددة في العراق، منها مسارات رسمية واخرى غير رسمية بما يخدم مصالحها على المدى البعيد [2].

وتقوم السياسة الإيرانية على أهداف استراتيجية هدفها الرئيس إنتاج كلا من الفرص والأمن، وتعمل ايران دائما على جعل العراق صديق لها وتحويل العلاقات الجديدة إلى علاقات مصالح وعمق استراتيجي[3]. وأمن إيران كان يواجه دائما بتحد كبير من الانقسامات السياسية – العرقية التي ألمت بالدولة العراقية، فخلال السنوات التي تلت تشكيل النظام السياسي الجديد في العراق بعد 2003 كان للهوية حضورا مستقلاً مثل الهوية الكردية والسنية والشيعية وغيرها، والتساؤل حول كيفية الموازنة بينهما قد أنتج توترا على المستويات الإقليمية والمحلية. وبالتالي فأن ايران وبالرغم من دعمها للجماعات الشيعية الا انها سعت وتسعى الى المحافظة على وحدة الأراضي العراقية في وجه تلك التعقيدات، والذي سيظل إحدى الاهتمامات الأمنية الإيرانية الرئيسية [4].

ولكن بقدر ذلك الاهتمام، فأن إيران لا تريد أن ترى في العراق تهديد جديد. هذا التهديد الذي يمكن أن يتجسد في العديد من الطرق: باندلاع حرب أهلية سنية – شيعية، إنشاء دولة كردية مستقلة في شمال العراق، أو إنشاء حكومة تكون حليفا وثيقا للولايات المتحدة. لذلك، وطدت إيران علاقات بدرجات متفاوتة تقريبا مع كل الفرق السياسية (المكونات القومية والدينية المشكلة للنظام السياسي) في العراق، لحماية مراكزها التي تراهن

(1) مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية – الإيرانية 2006 – 1997 (السعودية دراسة حالة)، **المنارة**، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص . 37–371

(2) أحمد إبراهيم محمود، **حرب الخليج الثالثة، الانعكاسات الاستراتيجية علي البيئة الإقليمية،)في (نكبة العراق الآثار السياسية والإقتصادية،** (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص177 –176

)3(Kayhan Barzegar , " Iran Foreign Policy towards Iraq and Syria " , , p 47, 49, , 22 September 2007 in : https://www.esiweb.org/pdf/esi_turkey_tpq_id_100.pdf.

)4(Kayhan Barzegar , Roles at Odds : The Roots of Increased Iran – U.S Tension in the post – 9/11/Middle East , Iranian Review for Foreign a fairs , Vol. 1 , No. 3 , Fall 2010, p94.

عليها [1]. حيث تسعى إيران لإقامة دولة ذات سيطرة شيعية تحمي المصالح الإيرانية، اي دولة لا تهدد المكانة الإيرانية في المنطقة وتكون خالية من النفوذ الأمريكي.

والواقع أن الحدود العراقية الإيرانية مكّنت إيران بعد سقوط نظام صدام واحتلاله عسكريا، أن يكون لديها العديد من نشاطات في العراق من أجل دعم نفوذها هناك' كما تعمل ايران على تنظيم اليات الدعم الى الجهات السياسية وتنسيق الادوار من اجل ضمان وجود الشكل التوافقي في الحكم [2].

قامت إيران بالاستفادة من النظام التوافقي في الحكم باتجاهين، الأول تمكين حلفائها في العراق على الحصول على أعلى درجات الدعم والاعتراف من قبل الاطراف الدولية والاقليمية. والثاني: توظيف هذا التوافق لتليين التصلب الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني.

ويمكن القول، انه ليست الولايات المتحدة الطرف الاكثر تأثيرا في العراق وانما تسعى ايران ان تكون هي طرف مؤثر الى جانب الولايات المتحدة، وسياسة ايران في الواقع ذات قدرة لا نظير لها للتأثير على واستتباب الاوضاع في العراق[3].

ولذلك فأن المتوقع أن التوجه الايراني ستكون ابرز نتائجه [4]:

- تدعم ايران استمرار النظام التوافقي الذي يكون له علاقة وثيقة مع ايران، وفي نفس الوقت، تكون له علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة.
- إن الروابط السياسية والثقافية الوثيقة بين الشيعة العراقيين، لا تعني بأن العراق سيقوم بتأسيس دولة إسلامية مماثلة لتلك التي في طهران، ولا حتى ايران تفكر في نمذجة النظام السياسي في العراق على غرار النظام في ايران. بسبب ان الاوضاع السياسية في العراق وطبيعة النظام السياسي لا يسمح نحو مثل هذا النموذج. الى جانب ان كبار القادة العراقيين الشيعة، بمن فيهم المرجع الاعلى للشيعة السيد السيستاني، لم يؤيدوا النموذج الإيراني لولاية الفقيه والمتعلق بالرقابة الدينية المباشرة على الحكومة.

---

(1) Geoffrey Kempt , Iraq and its neighbors , Iran and Iraq The Shia Connection , Soft Power , and the Nuclear Factor , Special Report (156) , United States Institute of Peace , Washington , DC 20036 , November 2005, p 2,3.

(2) الوطن السعودية، أبعاد التغلغل الإيراني في العراق، تاريخ دخول الموقع 2021/6/26. https://www.alwatan.com.sa/article/91383

(3) Robert Lowe and Clair Spence, eds., Iran, Its Neighbors and the Regional Crises (London: Chatham House, 2006) , https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/riia/0001549/0001549.pdf , p.20

(4) Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts Within Islam will Shape the Future,New York: W.W.Norton and Company, 2006, p132.

- تمكين الجماعات المختلفة في حكم العراق كان له دور كبير في رسم سياسات العراق مع الدول المجاورة، وبالتحديد مع ايران. والذي كان له بالفعل تأثير كبيرا على المنطقة.
- ان استمرار التوتر المحيط بمسألة الفيدرالية العراقية يبقى مصدر قلق شديد بالنسبة للأمن القومي في إيران.

وبسبب الدور الذى تلعبه إيران في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكى، فإنها تسعى للحيلولة دون خلق معضلة أمنية جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة. ولهذا الغرض، فلقد طبقت إيران كلا من الأدوات الواقعية والأيديولوجية من أجل تنظيم سياساتها نحو العراق وذلك من خلال دعمها للجماعات التي تجدها مقربة اليها الى جانب الجماعات الصديقة لها والاقتراب من الجميع [1].

ثالثاً : تركيا:

على الرغم من عدم وجود علاقات قوية بين تركيا وبين المجتمع العراقي الا من خلال التركمان، ومع ذلك تركيا لديها ادوات الضغط الخاصة بها، وهي تمثل طرفاً حاسماً لمستقبل العراق. وفي الواقع لا تستطيع أي دولة مجاورة أن تحدد سير التطورات المستقبلية في العراق مقارنة بالدور الذي يمكن ان تلعبه تركيا الى جانب ايران[2].

لدى أنقرة القدرة على تعطيل خطوط الامداد في المنطقة كما انها قادرة على استخدام ورقة التركمان من خلال اللجوء إلى الجبهة التركمانية العراقية لتصعيد توتر العلاقات العرقية بينهما، ولقد انحاز بعض التركمان الشيعة رغم عدم انتسابهم إلى الجبهة التركمانية العراقية في تلعفر وحتى في كركوك إلى المتمردين. والجبهة التركمانية العراقية، بغض النظر عن تركيا، فأنها لديها بعض التأثير وحتى الاخلال بالظروف الواقعية في كركوك وما بعدها.

وتسعي تركيا باستمرار بأن يكون لها محفزات إيجابية في العراق وذلك من خلال تغيير الخطاب وعرض المساعدة السياسية على الأكراد الامر الذي يساهم في تخفيف بعض التوترات العرقية بين الأكراد والتركمان بحيث يصبح الحوار بشأن كركوك ممكنا. واستفادت تركيا من وجود كيان كردي علماني مستقل أو حتى دولة مستقلة في حالة ازدياد تدهور الأحوال، ذلك الكيان من الممكن أن يلعب دور مهم في المنطقة العازلة. وتغير الخطاب التركي تجاه الأكراد سوف يساعد ذلك أيضا على تخفيف التوترات الداخلية في تركيا. فقد أدت تلك التغيرات في التأثير من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى حدوث تحسن ميداني. واستفادت تركيا من

(1) Mohsen Milani, " Iran's Policy Towards Afghanistan ", The Middle East Journal, Vol.60. no.2 (spring 2006): p.246 – 247.

(2) باركي هنري ج.، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، تقرير من معهد السلام الأمريكي، تقرير رقم 141، يوليو 2011. ص . 56.

هذا التقارب اقتصاديا في محافظاتها الجنوبية الشرقية التي عانت الكثير من التمرد الذي تزعمه حزب العمال الكردستاني طوال فترة التسعينات [1].

إن تركيا وبحكم قربها من العراق تعد من أهم الفواعل المؤثرة على أمن واستقرار العراق، فتركيا اليوم لا تختلف عن تركيا القديمة الطامحة في التوسع لتحقيق نفوذها في المنطقة فهي تسعى ومن خلال تحكمها بمجرى نهري دجلة والفرات فرض سيطرتها المائية على كل من سوريا والعراق. ليس هذا فحسب، فإنها ومن خلال المشكلات العالقة بين البلدين تحاول تركيا التدخل في شؤون العراق الداخلية ومنها استغلالها لقضية حزب العمال الكردستاني كذريعة للتجاوز على أرض العراق، فضلا عن استغلالها لقضية التركمان التي تحاول أن تجعل منهم بطاقة رئيسة يمكن استخدامها من أجل تحقيق مساعيها لأبقاء كركوك ونفطها خارج الايدي الكردية.

وقد استطاع العراق وبحكم موقعه الجغرافي مقايضة الادوات الاقتصادية بالسياسية، فالحكومة العراقية الحالية، كانت قادرة على توحيد المواقف بين الدولتين من اجل تحقيق فرص اقتصادية وسياسية اعمق، منها موضوع تنظيم الاطلاقات المائية، والاتفاق الاستراتيجي العراقي التركي في تنفيذ طريق التنمية العراقي[2]، الى جانب تشجيع العلاقات في مجال الاستثمار وبالخصوص في القضايا التي تتعلق بمكافحة التصحر، وتنظيم ادوات الري الحديث، الى جانب تأمين وصول المياه الى القرى والقصبات المختلفة في جنوب العراق.

أن معالجة الهاجس الأكبر لدى تركيا والعراق يتمثل بمستقبل الجماعة الكردية، والتطور الحاصل لجهة تكوين فكرة الدولة الكردية المنفصلة بشكل تام، والتعامل مع هذا التهديد لدى الدولتين من خلال سياسة الاحتواء المشتركة سيكون له أثره في إشاعة الأمن والاستقرار لكلا البلدين. وعليه، فأن مستوى العلاقات بين العراق وتركيا يصلح أن يكون، إذا ما جرى الالتزام بالعلاقات الإيجابية مع جميع دول الجوار وتطويرها بما يحقق الأمن والاستقرار في الاتفاقيات يمكن ان تصبح مثالاً للمنطقة برمتها [3].

رابعاً : السعودية :

موقف السعودية امتاز بالتباين حيال العراق، خصوصاً في السنوات التي تلت سقوط النظام السابق 2003، اذ كانت مواقف المملكة مزيج من المواقف السياسية من العراق، الى جانب التوجهات العقائدية والمذهبية التي

(1) هنري ج باركي .*بقلم* هنري ج.، تركيا والعراق أخطار(وإمكانات) الجوار، تقرير من معهد السلام الأمريكي، تقرير رقم 141، تموز 2005، واشنطن، ص12،13.

(2) Ylenia Gostoli, What Erdogan's landmark Iraq visit could mean for the region, The New Arab, 8 April 2024. What Erdogan's landmark Iraq visit could mean for the region (newarab.com)

(3) منى حسين عبيد الشمالي، العلاقات العراقية–التركية و أثرها في استقرار العراق، **دراسات دولية**، ، المجلد 2015، العدد 60، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، (بغداد : 2015)، ص 89–114.

كان لها دور في عدم تقبل السعودية النظام السياسي في العراق، ومع ذلك، فأن التغير في القيادات في العائلة الحاكمة في السعودية ووصول الامير محمد بن سلمان، وطرحه لمبادرة "رؤية السعودية 2030"[1] التي تمثل جهد تنموي تكاملي يفترض تحقيق تكامل في الادوار التنموية على مستوى منطقة الشرق الاوسط وبالتحديد الجوار الجغرافي للسعودية ومن بينها العراق. لذلك، سعت المملكة الى دمج العراق في مشاريعها الاقتصادية الكبيرة، والاستفادة من المزايا التي يتمتع بها العراق، منها الموقع الجغرافي للبلاد الذي يمثل حلقة وصل بين المملكة والوصول الى تركيا واوربا الشرقية واسيا الوسطى. كما ان المملكة تجد في العراق شريكاً مهما في توحيد القرارات التي تتعلق بالسياسات النفطية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط "اوبك". وتسعى السعودية الى الاستثمار بقوة في قضايا معالجة التغيرات المناخية واستخدام انظمة الري، وتحويل المناطق الصحراوية الشاسعة شمال المملكة والمحاذية مع العراق الى مساحات خضراء.

الى جانب المشتركات بين البلدين، تبقى السعودية تنظر بعين الريبة الى النظام السياسي في العراق. كما يمثل الخلاف بين السعودية وايران محور اهتمام لكلا الطرفين تجاه العراق، فالسعودية تجد ان تمتين العلاقات مع العراق يدفع المخاطر الايرانية بعيداً من حدودها.

خامساً : سوريا :

تفاوتت المواقف السياسية لسوريا حيال العراق تبعا الى للاوضاع الداخلية للبلاد، والقناعات التي كانت سائدة حول النظام السياسي في العراق، ومع ذلك، وبعد اندلاع الحرب الاهلية في سوريا، بدأ العراق يدرك المخاطر المحيطة به نتيجة الى حذره من انتقال تلك الحرب الى العراق، وبالفعل ومع انتشار الجماعات الارهابية المسلحة، وبالتحديد تنظيم داعش الارهابي، انتقل هذا التنظيم الى العراق والذي شكل اخطر تنظيم وجودي على العراق في السنوات من 2014–2018 بعد ان استطاع من السيطرة على 40% من البلاد. والى جانب خطر التنظيمات الارهابية، فأن العراق يشترك مع سوريا في قضية المياه والتي هي امتداد للمشكلة التي تنبع من الحصص المائية التي تطلقها تركيا. على اية حال، بالنسبة الى العلاقات مع النظام السوري، فأن الرؤية تلك تختلف بأختلاف المواقف السياسية المتعددة في العراق، وحتى على مستوى الرأي العام المحلي في البلاد.[2]

(1) Saudi Vision 2030, https://www.vision2030.gov.sa/en/

(2)Yasir Ahmed Khalaf, "Future visions of the Syrian political system after (2019)." *Tikrit Journal For Political Science* 3.29, Tikrit university , (2022): 313-333.

سادساً : الاردن

تشترك الاردن الى حد ما في المواقف من العراق مع السعودية، الا ان الاردن تمزج بين مواقفها السياسية والمصالح والاحتياجات الاقتصادية، ولذلك، كانت الاردن الاقرب الى النظام السياسي الذي تشكل بعد 2003 في العراق، بفعل احتياجاتها الى الطاقة والى الانفتاح على السوق العراقي. وقد استطاعت الاردن وبالتعاون مع السلطات العراقية من ضرب الاوكار والقيادات الكبيرة لتنظيم داعش الارهابي، الى جانب ملاحقة الزعامات الكبيرة لهذا التنظيم من خلال التعاون الاستخباري مع العراق. وتعمل الاردن بقوة من اجل الدخول الى السوق العراقي، والاستفادة من مزايا الطاقة، من خلال مشاريع ربط الكهرباء ضمن تعاون المشرق الذي يضع الى جانب العراق والادرن مصر. لا يتوقع ان تمارس الاردن ادوار من شأنها ان تمس الامن القومي للعراق بفعل حاجة الاردن الفعلية الى رؤية عراق مستقر تستطيع ان تنهل فيه من مزايا النمو.([1])

سابعاً : الكويت :

الكويت ليس لديها عقدة مع النظام السياسي في العراق، ولكن في الحقيقة ان مشكلة الكويت مع العراق تكمن في وجوده، فالغزو الذي شنه النظام السابق للكويت، جعل الكويت تنظر الى العراق على انه خطر وجودي قائم. لذلك، تعمل الكويت على جعل المناطق الجنوبية من العراق تمثل مساحات رخوة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فمثلاً تحاول الكويت من خنق الممر المائي للعراق من خلال بناء الموانئ الكبيرة منها ميناء مبارك الذي يقع في خاصرة خور عبد الله[2] الذي يمثل الطريق الى ميناء الفاو الكبير، والقناة الجافة للعراق "طريق التنمية". وفي حقيقة الامر، تحاول الكويت ان تتسيد الموقف الاقتصادي للعراق من طرق النقل الى الربط السككي، وخنق الممرات المائية للبلاد.[(3)]

(1) Mohammed Najah Mohammed Kazem Aljazaeri. "The Jordanian position on the issue of the occupation and liberation of Mosul from ISIS and its impact on Iraqi-Jordanian relations." *political issues* 74 (2023).

(2) سلام جبار شهاب، القناة الجافة في العراق وامكانية تحقيق النمو المتبادل في البيئة الاقتصادية الدولية، **مجلة العلوم الادارية والاقتصادية**، المجلد (23) العدد 100، (بغداد : 2017). ص. 381

(3)Saddam Abdul Sattar Rashid Salman. "Kuwaiti Foreign Policy Towards Iraq: A Future Analytical Study." *Tikrit Journal For Political Science* (2019): 157-189.

الخاتمة :

ساهمت الاطراف الاقليمية في تعزيز نقاط الضعف في الامن القومي العراقي بفعل القدرة على تمكين المتغيرات المؤثرة فيه، الى جانب ان الفوضى التي انتابت ادارة الحكم وشكل النظام الجديد في مراحله الاولية ومحاولات تثبيته واجه عدد هائل من المؤثرات الفاعلة من المحيط الاقليمي. و فسح المجال امام طرف اقليمي واحد في ان يكون مؤثراً داخلياً داخلياً، يقود الى تنافس اطراف اخرى في ممارسة التأثير في الداخل العراقي، وخصوصا لاطراف مثل السعودية، وايران، وتركيا. فالحالة التاريخية التي مر بها العراق، من الحرب العراقية – الايرانية، الى حرب احتلال الكويت (حرب الخليج الثانية)، ومن ثم حالة التنافس التي عاشها العراق مع عدد من الاطراف الاقليمية المجاورة للعراق، سوف تبقى مؤثرة وفاعلة لدى مدركات تلك الدول في تعاملها مع العراق، لذلك، ستعمل على تلك الدول على عدم ظهور العناصر المحلية في الداخل العراقي والتي ادت الى حصول تلك الوقائع ، و تتفاعل المتغيرات الاقليمية للامن القومي للعراق مع عناصر القوة والضعف في الداخل، بروز الاختلافات في الهويات الفرعية للعراق، تسهم في تعرض الامن القومي للعراق الى مزيد من الانكشاف، وتزيد من نقاط الضعف محلياً وتمثل فرصة لفاعلية اكبر للمتغير الاقليمي لممارسة التأثير.

الاستنتاجات :

1. العراق قادرة على ان يحقق قدر اعلى من المكاسب من المخاطر المحدقة بالامن الوطني، فالكثير من مهددات الامن القومي العراقي في محصلتها هي عناصر واضحة ومزمنة ويمكن تشخيصها والعمل على علاجها، لكن تنعدم في المقابل الادوات الفاعلة في التنفيذ.
2. طبيعة النظام التوافقي في العراق في التنفيذ، ونظام توزيع المناصب، يؤدي في كثير من الاحيان من تعريض الامن القومي العراقي الى الخطر، لسبب اساس وهو عدم تحقيق قدرة وكفاءة عالية في التكامل بين المؤسسات الحكومية المعنية بأعداد خطة شاملة، مثلاً لا توجد رؤية متكاملة في قضية المياه، كما ان بعض الوزارات مثلا تحجم عن تقديم الدعم الى مؤسسات اخرى بسبب الاختلافات السياسية مما يجعل العراق عرضة بصورة اكبر الى التهديدات المتأتية من الاقليم.
3. العراق لم يستثمر بكفاءة عالية علاقاته الدولية مع الاطراف المؤثرة ومنها الولايات المتحدة واوربا وروسيا والصين، وحتى الهند في ادماجها كأطراف فاعلة قادرة على ان تحد من اثر المتغيرات الاقليمية المؤثرة في الامن القومي العراقي وتحييد الكثير من المهددات الناجمة منه.

التوصيات:

1. سيكون من شأن بناء المواطنة العراقية ومأسسة الهوية والانتماء ان يضعف من اثر المتغير الاقليمي في التأثير على الداخل العراقي، وبناء الهوية الجامعة يقتضي تضمينها ضمن البرامج الحكومية، واستراتيجيات بناء الدولة العراقية.
2. العراق وبفعل تعقيدات انماط العلاقات الدولية، الى جانب التشابك الذي يتمتع به العراق في علاقاته مع الاطراف المتناقضة في المنطقة، فهو قادر على تحقيق مساومات ومنافع ومكاسب في قضايا مختلفة، منها تلك التي تتعلق بالمصالح الاقتصادية، ومنع التدخل، واحترام سيادة العراق.
3. الدخول في اتفاقيات طويلة المدى مع الاطراف الاقليمية المؤثرة منها تركيا وايران والسعودية وحتى الكويت، والاردن تهدف الى تفعيل مبدأ المقايضات في العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية، فالاختلافات والتناقضات والتطلعات التي تنتاب دول الجوار هي اكبر من نقاط الضعف التي يعاني منها العراق، واذا ما احسن العراق تفعيل هذا المبدأ فأنه سيكون قادر على اذابة كل نقاط الضعف التي يعاني منها العراق.
4. مأسسة القرار الامني ضرورة ملحة خصوصا وان التجارب التاريخية تؤكد بأن مأساة الشعب العراقي في البعد الامني ناتجة من القراءة الخاطئة لسلوكيات صانع القرار.
5. سيكون من الضروري ان تتكامل الاستراتيجيات الامنية للعراق مع الخطط والاستراتجيات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وحتى تلك التي تتعلق بمكافحة الفقر، فنقاط الضعف المحلية تتفاعل مع اثر المتغير الاقليمي، كما ان عمل كل مؤسسة او كيان في جانب معين يؤدي الى عدم القدرة على تحقيق رؤية شاملة لمعالجة الامن القومي العراقي.
6. تعزيز العلاقات وبرامج المصالح المشتركة مع دول الجوار على اسس وقراءات تدمج بين خطط ورؤى وطموحات تلك الدول والطموحات التي يسعى اليها العراق، مثلا كيف يمكن للعراق الاستفادة من رؤية السعودية 2030 او رؤية دول الخليج، او تحقيق مزايا اكبر من تجمع بلدان الشرق، الى جانب تهدأة مخاوف الكويت من طريق التنمية، وكذلك الحال بالنسبة الى تركيا.
7. العراق بحاجة الى مزيد من الإدراك الجيوبوليتيكى لحالة التوازن الأمني في المنطقة، بما يحقق للعراق اختيار الادوات الملائمة لسياسة خارجية تهدف إلى توثيق العلاقات الإقليمية والدولية وتعزيز مكانة العراق في المجتمع الدولى. وضرورة السعى في تحقيق التوازن بين القوى المتنافسة والمتصارعة في العراق، واستثمار علاقاته الدبلوماسية من الأطراف المتنافسة كالولايات المتحدة وإيران وتركيا، واستثمار

علاقة موقعه المتميز بين مختلف القوميات والأيديولوجيات، وضرورة توثيق الروابط بالمنظومات الإقليمية والدولية الاقتصادية وعقد المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، وبما يحقق أمن العراق القومي.

8. وفق صيغة الحكم الحالية في العراق، سيكون على صانع القرار في البلاد العمل على تمكين مراكز التفكير، والجامعات، والاكاديميين، والمختصين الى جانب الاطراف الاخرى من اجل اعداد استراتيجية وطنية للأمن القومي العراقي يكون احدى مساراتها هو بناء الهوية الوطنية، تحقيق التكامل المؤسسي، الفاعلية في التنفيذ، الى جانب تحييد المتغيرات المؤثرة الناتجة من المتغير الاقليمي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. أحمد إبراهيم محمود، حرب الخليج الثالثة، الانعكاسات الاستراتيجية علي البيئة الإقليمية، في نكبة العراق الآثار السياسية والإقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.
2. باركي هنري ج.، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، تقرير من معهد السلام الأمريكي، تقرير رقم 141، يوليو2011.
3. جهاد عودة، سرور جرمان سرور الجرمان، محمد عبدالعظيم، مفهوم الأمن القومي : دراسة نظرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان – كلية التجارة وإدارة الاعمال، المجلد28، العدد ١، مصر، 2014.
4. حامد ربيع، الأمن القومي نظرية العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة، دار الموقف العربي، الطبعة الثانية، 1995، ص 58.
5. دينا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام 2003– رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل، مجلة السياسية والدولية، المجلد، العدد 23، 2013.
6. رعد الحمداني، معضلة الأمن الوطني العراقي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 32، العدد 371، لبنان، 2010.
7. زبيغنو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، 2012.
8. سامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، سلسلة دراسات (384)، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، بغداد، 1985.
9. سلام جبار شهاب، القناة الجافة في العراق وامكانية تحقيق النمو المتبادل في البيئة الاقتصادية الدولية، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (23) العدد 100، 2017.
10. سورة النساء، الآية 83.
11. سيد إبراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، بحث منشور على الانترنت، مايو 2018.
12. عبد المنعم المشاط، الإطار النظري للأمن القومي العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.

13. عبد المنعم كاطو، "معايير وأسس بناء القوة في النظام العالمي الجديد"، مجلة الدفاع المصرية، القاهرة: وزارة الدفاع، مارس 2004.
14. عبدالله جمعه الحاج، التحدي الإقليمي، مجلد10، العدد38، شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، 2012.
15. عبدالوهاب محمد الجبوري، حول مفهوم الأمن القومي العراقي ومرتكزاته الاستراتيجية، مجلة دنيا الوطن، إذا ر 2006 .http://www.alwatanvoice.com/arabic/news.php?go=show&catid=40833
16. على زيادعبد الله، مستقبل التوازن والصراع في الشرق الأوسط، العدد153، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016.
17. علي حسين الجبوري، نقلًا عن: قيس كريم نافل الربيعي، العراق: دراسة في التحديات الراهنة لامنه الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، بغداد، 2009.
18. محمد جمال الدين مظلوم، "الأمن القومي العربي ومكوناته"، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية، 1991.
19. محمد عمارة، الاسلام والأمن الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1998.
20. مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية – الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية دراسة حالة (، المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008.
21. منعم صاحي العمار، استراتيجية الأمن الوطني بين الثبات والتغيير، ورقة مقدمة ضمن الاصدار الاول للمركز الوطني للتخطيط المشترك (الأبعاد الإيجابية لاعتماد استراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الأجتماعية)، بغداد، كانون الثاني 2009.
22. منى حسين عبيد الشمالي، العلاقات العراقية–التركية و أثرها في استقرار العراق، دراسات دولية، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، المجلد 2015، العدد 60، 31 مارس/آذار 2015،، العراق.
23. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية، 2022.
24. الوطن السعودية، أبعاد التغلغل الإيراني في العراق، تاريخ دخول الموقع 2121/6/26. https://www.alwatan.com.sa/article/91383
25.

ثانيا: المراجع الاجنبية

1. Asha Amirali, the Youth Bulge and Political Unrest in Iraq, Apolitical Economy Approach, Institute of Development and Studies. 2019, United Kingdom.
2. Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2022.
3. Divid S. Cloud and Ghassan Adnan, Iraq Asked for $1 Billion in Cash. This Time, Washington Said No, Wall Street Journal, 5 October 2023. https://www.wsj.com/world/middle-east/iraq-asked-for-1-billion-in-cash-this-time-washington-said-no-ab79b0e2
4. For an Iranian perspective on the issue of " Shia' crescent " see Kayhan Barzegar, " Iran and the Shia' Crescent: Myths and Realities ", Brown Journal of World Affairs, Vol. xv, no.1, 2008.
5. Fragile State Index, 2023. https://www.theglobaleconomy.com/rankings/fragile_state_index/
6. Geoffrey Kempt , Iraq and its neighbors , Iran and Iraq The Shia Connection , Soft Power , and the Nuclear Factor , Special Report (156) , United States Institute of Peace , Washington , DC 20036 , November 2005.

7. Global Fire Power, 2024 Iraqi Military Strength. 2024 https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=iraq
8. Global Fire Power, 2024, https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php
9. Global States of Democracy Initiative, https://www.idea.int/gsod/2023/countries/
10. Global War on Terror, the George W. Bush President Library, January 2003, https://www.georgewbushlibrary.gov/research/topic-guides/global-war-terror
11. Kayhan Barzegar , " Iran Foreign Policy towards Iraq and Syria " , , p 47, 49, , 22 September 2007 in : https://www.esiweb.org/pdf/esi_turkey_tpq_id_100.pdf
12. Kayhan Barzegar , Roles at Odds : The Roots of Increased Iran – U.S Tension in the post – 9/11/Middle East , Iranian Review for Foreign a fairs , Vol. 1 , No. 3 , Fall 2010.
13. Kenneth Pollack Et al, U.S.-Middle East Policy: Between Politics, Human Rights, and National Security, Middle East Institute, 2018. https://www.mei.edu/publications/us-middle-east-policy-between-politics-human-rights-and-national-security ; & Frank Gunter, Political Economy of Iraq, 2015.
14. Mariam-Webester Online Dictionary http://www.merriam-webster.com/dictionary/security.
15. Migration, Environment, and Climate Change in Iraq, United Nations, 2022.
16. Mohammed Shia Al-Sudani, Iraq Needs a New Kind of Partnership with the United States, Foreign Affairs, 11 April 2024. https://www.foreignaffairs.com/iraq/iraq-needs-new-kind-partnership-united-states
17. Mohsen Milani, " Iran's Policy Towards Afghanistan ", The Middle East Journal, Vol.60. no.2 (spring 2006).
18. Ray Takeyah, Responding to Iran's Nuclear Ambitions: Testimony Before the Senator Committee on Foreign Relations, 19 September 2006, https://cutt.us/5v5al .
19. Robert Lowe and Clair Spence, eds., Iran, Its Neighbors and the Regional Crises (London: Chatham House, 2006) , https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/riia/0001549/0001549.pdf.
20. Saudi Vision 2030, https://www.vision2030.gov.sa/en/
21. Transparency International, Corruption Perception Index, 2023. https://www.transparency.org/en/cpi/2023
22. Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts Within Islam will Shape the Future,New York: W.W.Norton and Company, 2006,.
23. Ylenia Gostoli, What Erdogan's landmark Iraq visit could mean for the region, The New Arab, 8 April 2024. What Erdogan's landmark Iraq visit could mean for the region (newarab.com)

24. Yoel Guzansky, “ Made in Iran “: The Iranian Involvement in Iraq, Strategic Assessment, volume.13, No.4, January 2011.
25. Mohammed Najah Mohammed Kazem Aljazaeri. "The Jordanian position on the issue of the occupation and liberation of Mosul from ISIS and its impact on Iraqi-Jordanian relations." *political issues* 74 (2023).
26. Saddam Abdul Sattar Rashid Salman. "Kuwaiti Foreign Policy Towards Iraq: A Future Analytical Study." *Tikrit Journal For Political Science* (2019): 157-189.
27. Yasir Ahmed Khalaf, "Future visions of the Syrian political system after (2019)." *Tikrit Journal For Political Science* 3.29, Tikrit university , (2022): 313-333.